

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٢١٨

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

(السفغال)

السيد سييسي

الرئيس:

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف اجتماعا رسميا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٢٢ بء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ويسرني ويشرفني أن أرحب بسعادة السيد فريتاس دو أمارال، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد سالم بن محمد الخصيبي، رئيس مجلس الأمن، وسعادة السيد شينمايا غاريخان المستشار السياسي الخاص للأمين العام وممثلته في محادثات السلام المتعددة الأطراف المتعلقة بالشرق الأوسط، وسعادة السيد هرمان ليونارد دي سيلفا رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وسعادة السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثل فلسطين.

وأود أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وحركات التحرير، وممثلي المنظمات غير الحكومية، ومندوبي الصحافة وجميع من قبلوا دعوة اللجنة للمشاركة في هذا الاجتماع الرسمي.

والآن، أدعو جميع الحاضرين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة إحياء لذكرى كل من ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية الشعب الفلسطيني وعودة السلام إلى المنطقة.

وقف المشاركون مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

مرة أخرى نجتمع هنا اليوم، الموافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. في عام ١٩٧٧ قررت الجمعية العامة، وعيا منها بمسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني وبالحاجة إلى النهوض بتسوية شاملة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بالنسبة للشعب الفلسطيني لم يعد مفهوما تجريديا. ولكي تكون للسلام مصداقيته، فلا بد أن يؤدي إلى جعل حياته اليومية أفضل واحة مستقبل أفضل لأبنائه. وقد دأبت اللجنة سنة تلو الأخرى على دعوة المجتمع الدولي إلى دعم ومساندة الشعب الفلسطيني الذي يعاني من مشاق الاستعمار ويعيش في ظل ظروف صعبة للغاية. واليوم، وبمساعدة جماعة المانحين والأمم المتحدة، تبذل السلطة الفلسطينية جهودا كبيرة لإنشاء إدارة فعالة وتحسين مستوى الحياة. ولكن الإرث الذي تركته ٢٨ سنة من الاحتلال والدمار الذي لحق بالهياكل الأساسية يتطلب بذل جهد واسع النطاق وطويل الأمد من جانب المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة.

ومن مؤتمر مدريد الذي عقد في عام ١٩٩١ انطلق هذا الجهد لا ببدء عملية السلام الثنائية فحسب، بل أيضا المفاوضات المتعددة الأطراف حول المسائل الإقليمية في الشرق الأوسط. وقد وضع المؤتمر الإطار اللازم لتشجيع التعاون والتنمية الاقتصاديين على نطاق إقليمي. وقام المجتمع المانح بالكثير حتى الآن. وقد رحبت لجنتنا بانعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط - شمال إفريقيا في الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، كما رحبت بقمة المتابعة المعقودة مؤخرا في عمان في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وكان من دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ أن المشاركين في قمة عمان أعلنوا عن عزمهم القيام في أقرب وقت ممكن بوضع نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها في ذلك الاجتماع موضع التطبيق.

وتواصل الأمم المتحدة، من جانبها، القيام بدور المساهم الرئيسي في برامج الانعاش والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. وظلت المنظمة، كما كانت لسنوات طويلة، ملتزمة بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني والمشاركة على نحو كامل في تقديم مختلف أشكالها. وفي السنة الماضية، قام مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة بعمل مهم هو إنشاء آلية التنسيق التابعة للأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وصياغة نهج متكامل للأمم المتحدة تجاه مجالات محددة للمساعدة. واللجنة ممتنة للأمين العام الذي

وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، أن تحتفل بهذا اليوم في كل عام. ومنذ كرسست أسرة منظمات الأمم المتحدة نفسها تكريسا تاما لمهمة دعم الشعب الفلسطيني في مساعيه. وها نحن باجتماعنا هنا اليوم نجدد مرة أخرى، التزامنا بهدف تحقيق السلام والعدالة في الشرق الأوسط.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية بصفة خاصة شعرنا بالتشجيع لملاحظة عدد من الطفرات المشجعة في عملية السلام في الشرق الأوسط، أدت إلى ارساء حقائق جديدة على أرض الواقع، وإلى تحسن مناخ المفاوضات، وتبلور تدريجي للإحساس بالثقة المتبادلة. وفي نهاية المطاف كان من الحتمي أن يأتي ذلك بنتائج مثمرة. وكما يعلم جميع الممثلين، فإن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد مفاوضات طويلة ومضنية، وقعتا في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي، في واشنطن العاصمة، على وثيقة هامة هي الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، والذي ينص على مد نطاق مسؤوليات السلطة الفلسطينية إلى أجزاء من الضفة الغربية، وعلى إجراء انتخابات في المستقبل القريب.

وكان الطريق إلى تحقيق هذا الاتفاق الجديد من أجل تنفيذ اعلان المبادئ محفوف بالصعاب، وتعين على الطرفين دفع ثمن باهظ من أجل قطف ثمار مفاوضاتهما. وما حققاه من تقدم شوهته أعمال العنف التي قامت بها القوى المعادية للسلام، بما فيها العملية المفضجة لاغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين في بداية هذا الشهر. ومع ذلك، أبدت الأطراف عزمها على المضي بثبات في سعيها إلى إيجاد مجالات جديدة للاتفاق والتفاهم المتبادل والتعايش السلمي. وقد رحبت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بهذا الاتفاق الجديد، كما رحبت بالتقدم المحرز سابقا، وأعربت عن تأييدها الكامل والقاطع لعملية السلام الجارية، ولا سيما في مرحلتها الحالية الحاسمة، وعن أملها في استمرار تقدم هذه العملية حتى تحقيق تسوية عادلة ودائمة.

ولكن من المتعذر أن يسود السلام والاستقرار حيثما ينتشر البؤس والفقر والحرمان. فالسلام

السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)، رئيس الجمعية العامة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم وشكر سائر أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي للمشاركة في هذا الاحتفال الهام.

إن الجمعية العامة، اعترافاً منها بالحاجة إلى تعزيز وتوطيد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني، دعت بقرارها ٤٠/٣٢ بآء إلى الاحتفال السنوي بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يصادف الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٨١ (د - ٢) الذي نص على تقسيم فلسطين، بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولقد أكد تحديد هذا اليوم الخاص، من جديد، اقتناع الجمعية العامة بأن نيل الشعب الفلسطيني للعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية جوهرى لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وإذ نجتمع في هذه المناسبة، يسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في عملية السلام بشأن القضية الفلسطينية، على الرغم من التأخيرات وأعمال العنف التي شملت الاغتيال المفجع مؤخراً لرئيس الوزراء الاسرائيلي السيد اسحق رابين، الذي فقد حياته بسبب التزامه العميق بعملية السلام هذه التي نثني عليها اليوم. ونحن نؤكد بشكل خاص على توقيع الأطراف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ينص على عمليات الانسحاب الجديدة للقوات الاسرائيلية، وعلى توسيع نطاق مسؤولية السلطة الفلسطينية لتشمل أجزاء من الضفة الغربية، وعلى الانتخابات الفلسطينية.

ويشجعنا كثيراً أن اسرائيل بدأت انسحابها في الوقت المناسب، وأنه قد أفرج عن عدد من السجناء، ومن المقرر الآن إجراء الانتخابات في أواخر شهر كانون الثاني/يناير. وهذه التطورات تبشر بالخير في إيجاد حل لهذا الصراع الطويل العهد. لذلك فإن الطرفين جديران بالثناء على تقدمهما الشجاع صوب تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وإقامة علاقات سلمية بين الشعبين.

كرس جزءاً كبيراً من وقته وجهده للمهمة الملحة، مهمة تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني ومساعدته على انعاش اقتصاده الوطني وتطويره ودمجه في سياق اقتصادي إقليمي أوسع. وقد أعطت اللجنة في برنامج عملها لعام ١٩٩٥ الأولوية لتشجيع المجموعة الدولية على مساعدة الشعب الفلسطيني من أجل تمكينها من تلبية احتياجاته الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية، ودعم السلطة الفلسطينية في جهودها من أجل البناء المؤسسي. كما أنها نظمت برنامج اجتماعاتها الإقليمية على نحو يمكنها من معالجة هذه المسائل بطريقة مركزة وعملية.

وفي العام الماضي، أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٦٢/٤٩ ألف أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن تحل القضية من جميع جوانبها على نحو مرض وفقاً للشرعية الدولية. وأن لجنتنا، بوصفها جهاز الجمعية العامة المعني بقضية فلسطين، ستواصل بذل كل جهد ممكن للنهوض بالتنفيذ الفعال للاتفاقات المبرمة بين الأطراف. وسوف تعمل على إيجاد حل لقضية فلسطين على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بالإضافة إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير المصير. وفي هذا السياق، ستواصل اللجنة رصد الحالة عن كثب وإخطار المجتمع الدولي بأي انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها قوات الاحتلال وبالحاجة إلى حسم المسائل المتبقية مثل مركز القدس، والمستوطنات، واللجئين، وفقاً للمبادئ الدولية المستقرة وقرارات الأمم المتحدة.

وفي هذه المناسبة الرسمية، أود أن أعلن، بالنيابة عن لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن لجنتنا ستواصل، وفقاً للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني والعمل دون كلل من أجل إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

والآن يسرني أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد ديوجو فريتاس دو أمارال.

الفلسطيني. وقد طلب مني أن أنقل اليكم الرسالة التالية نيابة عنه:

"يرمز اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني إلى مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة تجاه الشعب الفلسطيني والتزامها بالنهوض بتسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي. وإنني أعلق أهمية كبيرة على تحقيق سلام شامل في المنطقة وسأواصل بذل قصارى جهدي تحقيقاً لهذه الغاية.

"في السنتين الماضيتين، وقعت تطورات تاريخية فيما يتصل بقضية فلسطين، بعد توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣.

"وخلال العام الماضي، وعلى الرغم من بعض النكسات، استمرت عملية السلام في الشرق الأوسط وأحرزت تقدماً. ودلت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على التزامهما بمبادئ وأحكام الاتفاقات التي وقعتها، وأبدتا تصميمهما على المضي في تنفيذ الاتفاقات التي اتفقتا عليها. واتفقتا أيضاً على ضرورة حل الخلافات السياسية الحالية والقديمة العهد فيما بينهما عن طريق المفاوضات وهما تشاربان في جهودهما لبلوغ هذه الغاية. وأشعر بالتشجيع لأن القادة الاسرائيليين والفلسطينيين ما زالوا ملتزمين بعملية السلام على الرغم من الاغتيال المأساوي لأحد صانعيها الرئيسيين، رئيس الوزراء اسحق رابين.

"لقد رحبت بالتوقيع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، في واشنطن العاصمة، على الاتفاق بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأثنيت على قادة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وعلى فريقتي التفاوض التابعين لهما فقد ساعد تصميمهم وتفانيهم من أجل السلام على التوصل إلى هذا الاتفاق الذي يشكل خطوة هامة أخرى صوب التنفيذ الكامل لإعلان المبادئ.

"وآمل أن يشجع هذا الانجاز إحراز التقدم على المسارين الاسرائيلي - السوري

وفي معرض الترحيب بهذا التطور الإيجابي، نحث الطرفين على مواصلة إبداء الإرادة السياسية وحسن النية الضروريين حتى تؤدي عملية السلام أكلها بالكامل. وسيكون من المأساوي أن يؤدي ظهور العنف الى تقويض عملية السلام الجارية الآن.

والأمم المتحدة ينبغي أن تواصل القيام بدور في تعبئة المساعدة اللازمة بغية إرساء دعائم صلبة للسلام، وتشجيع الحوار وتدابير بناء الثقة اللازمة لتبديد العداء والريبة اللتين ما زالتا تمنعان التقارب بين شعوب المنطقة. كذلك ينبغي أن تواصل تشجيع عملية السلام بين جميع أطراف الصراع لمصلحة السلم والأمن العالميين.

لقد حققت هذه اللجنة، في ظل قيادتكم المتفانية، سيدي، الكثير من أجل تركيز الاهتمام العالمي على الجوانب الأساسية لقضية فلسطين. ولا بد أنكم تشعرون بالرضا بشكل خاص إذ تشهدون التقدم المحرز صوب تحقيق أمانى الشعب الفلسطيني. بيد أن مهمتكم بعيدة عن أن تكون قد انتهت. إذ لا يزال ينبغي التفاوض بشأن عدد من المسائل الأساسية بالنسبة للصراع وذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، كما أن الشعب الفلسطيني يحتاج الى دعم وتضامن المجتمع الدولي لتمكينه من إقامة حكومة فعالة. وأعلم أن لجننتكم متحمسة لمواصلة الإسهام إسهاماً ملموساً في المساعي الدولية دعماً لعملية السلام، وأتمنى لها النجاح في أنشطتها المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعلم اللجنة أن الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، سافر إلى افريقيا في مهمة رسمية. لذلك يشرفني أن أعطي الكلمة للسيد شينمايا غاريخان، المستشار السياسي الخاص للأمين العام وممثله في محادثات السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط.

السيد غاريخان (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأمين العام، كما أعلن توا، مسافر في رحلة رسمية. وهو يأسف كثيراً لعدم تمكنه من الحضور هنا هذا الصباح للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب

"وإنني أجدد مرة أخرى الالتزام القوي للأمم المتحدة بدعم عملية السلام. ولقد تركز إسهام المنظمة حتى الآن في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة أساسية. وستواصل برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة تقديم كل ما يمكن من خبرة فنية ومساعدة في هذه المجالات.

"وختاماً، أود أن أتقدم بالشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف برئاسة سيدي، على إسهامها وجهودها من أجل أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أرجو السيد غاريخان أن يتكرم وينقل إلى الأمين العام شكر اللجنة على بيانه الملهم وجهوده من أجل تعزيز التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، وعلى دعمه لأعمال اللجنة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد سالم بن محمد الخصيبي، رئيس مجلس الأمن.

السيد الخصيبي (عُمان): رئيس مجلس الأمن (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سروري للمشاركة بوصفي رئيساً لمجلس الأمن في هذه الجلسة الخاصة احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وإنه لشرف وامتنياز كبير لي أن أشارك في هذا الاحتفال الهام الذي يجري سنوياً بمناسبة هذا اليوم الدولي.

إن المجتمع الدولي ملتزم بالعمل بكد من أجل تحقيق سلام واستقرار شاملين وعادلين ودائمين في الشرق الأوسط. وهذا الحدث انعكاس أيضاً لتصميم منظماتنا على إحلال السلام الذي طال انتظاره في هذه المنطقة.

إنني أتابع، بوصفي رئيساً لمجلس الأمن، أحداث عملية السلام باهتمام عميق. ولا شك في أن هذه السنة ستذكر باعتبارها سنة التقدم الرئيسي الذي أحرز في مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، وهي المفاوضات التي انطلقت من مؤتمر مدريد عام

والإسرائيلي - اللبناني لعملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

"إن الحالة الأمنية لا تزال تبعث على القلق، ذلك القلق الذي تكثف في أعقاب موت رئيس الوزراء رابين. وعلى مدى العام الماضي، أعربت في عدة مناسبات عن استيائي الشديد إزاء أعمال العنف التي تهدف إلى عرقلة عملية السلام. ولا بد من وضع حد للمتطرفين في الجانبين. وأفعل طريق لكبح سطوتهم يتمثل في كفالة مواصلة المفاوضات وظهور الفوائد الملموسة الناشئة عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن.

"ومما يكتسي أهمية حيوية ضرورة استئصال انعدام الاستقرار الاقتصادي وتدني الأحوال المعيشية، وخاصة في قطاع غزة، مما قد يعرض للخطر الدعم الذي تحظى به عملية السلام. وتسهم موارد أسرة منظمات الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التي تعتبر شرطاً أساسياً لا غنى عنه من أجل التحول الفعال صوب الحكم الذاتي الفلسطيني الذي يمكن أن يساعد في إرساء أسس السلام الدائم.

"ما فتى السيد تيرجي لارسين المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، يوجه ويدعم الأنشطة الحالية لبرامج ووكالات الأمم المتحدة منذ تعيينه في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وتشمل تلك الأنشطة تسهيل تطوير مشاريع الأشغال العامة لخلق فرص عمل فورية وإدخال تغييرات ملموسة على قطاع غزة؛ وإنشاء آلية تنسيق ميدانية لكفالة الإنفاق الفعال للأموال الممنوحة؛ وتنسيق مساعدات التدريب وغيرها من المساعدات الممنوحة للشرطة الفلسطينية. وقد بدأت الجهود الملتزمة للمجتمع الدولي تؤتي ثمارها تدريجياً وطرأت تحسينات على الحالة وخاصة فيما يتصل ببناء المؤسسات وتطوير البنية الأساسية.

بما يعود بالخير والنفع على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد القدوة، المراقب الدائم لفلسطين، كي يقرأ رسالة موجهة من فخامة الرئيس ياسر عرفات.

السيد القدوة (فلسطين): يشرفني سيدي الرئيس أن أقرأ عليكم رسالة الرئيس ياسر عرفات الموجهة إلى هذا الاجتماع.

"يطيب لي في هذا اليوم، يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، أن أتقدم إليكم وإلى السادة أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإلى موظفي شعبه فلسطين، بأحر التحيات والشكر الجزيل على جهودكم المبذولة لتمكين شعبنا الفلسطيني من استعادة وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية.

"كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس غالي، على دوره وجهوده المستمرة في دعم خيار شعبنا الاستراتيجي بالسلام العادل والشامل وتحقيق المصالحة التاريخية في المنطقة التي تقوم على الاحترام والاعتراف المتبادل بالحقوق والمساواة وتقرير المصير والتعايش السلمي الذي يضع حداً نهائياً للحروب والاحتلال والإرهاب والعنف.

"كما يطيب لي أن أتوجه في هذه المناسبة بالشكر والتقدير إلى كافة المؤمنين بعدالة قضية شعبي، الذين يحيون هذا اليوم تعبيرا عن تضامنهم ومساندتهم لحقوقه ونضاله العادل طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي باعتبار هذا اليوم من كل عام يوما عادلا للتضامن مع شعبنا الفلسطيني. هذا التضامن الذي كان ولا يزال يرفد نضال شعبنا ويدعم مسيرته المتواصلة التي توجت بتحقيق إنجازات وطنية هامة على طريق الاستقلال وممارسة سيادتنا الوطنية على أرضنا بإقامة

١٩٩١ والتوقيع على إعلان المبادئ. ولقد شعرنا بالتشجيع إزاء إحراز عملية السلام في أيلول/سبتمبر الماضي، على الرغم من مشاكل ثنائية عديدة، تقدما كبيرا توج بالتوقيع في واشنطن العاصمة على الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة.

والمؤسف أن الطريق إلى السلام كان صعبا ومأساويا في أحوال كثيرة. فأعمال العنف الشديد التي ارتكبتها المعارضون للواقع الجديد في المنطقة أدت إلى وفاة العديد من الأشخاص. ومنذ وقت قريب جدا، سقط السيد اسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، ضحية أخرى لمحاولته إحلال السلام مع جيرانه. وعلى الرغم من هذه الانتكاسات المأساوية، أظهر الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء تصميمًا بارزا، وقدرا كبيرا من الشجاعة السياسية والحكمة والتفاني حيال إعلان المبادئ نصا وروحا، فضلا عن تفهم الحاجة الماسة إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. ونحن نشيد بالشعب الفلسطيني والإسرائيليين على الجهود التي يبذلونها وعلى ما يبذلونه من تصميم. ونتوجه بتهانئنا أيضا إلى أولئك الذين ساهموا في تيسير هذه العملية الصعبة والتي لا مثيل لها. ومثلما يعرف أعضاء اللجنة، فإن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن من أجل مساعدة الأطراف على إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، تعود إلى سنوات عديدة. ومما يدعو إلى الارتياح بصورة خاصة في هذا الصدد، أن نذكر أنفسنا بأن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية الحالية تركز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

واليوم، يمر الفلسطينيون والإسرائيليون بمرحلة حساسة وحاسمة للغاية في العلاقات بينهما، محفوفة بمخاطر عديدة. ولذا فمن الأهمية القصوى أن يواصل المجتمع الدولي الإسهام على نحو بناء في عملية السلام وأن يساعد الأطراف على إنجاز المهمة الموكولة إليها. ومجلس الأمن، إذ يهتدي بالمسؤوليات الملقة على عاتقه بموجب الميثاق، سيواصل دعم الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الدعائم الأساسية في بلوغ ما حققناه وفي تعزيز السلام العالمي.

"فمنطقتنا اليوم لم تزل محط أنظار العالم الذي يحدوه الأمل والرجاء بتحقيق السلام ونبذ الكراهية وتسكنه التوقعات والهواجس. فليكن شعارنا تعزيز الأمل وبلورة الرجاء بالعمل. ولنواصل نبذ العنف والإرهاب والاغتيال، الذي ندينه ونستنكره، وحماية مسيرة السلام من كل ما يهددها أو يعيقها، كجريمة اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل، السيد رابين، أو تلك المحاولات على غرار قرار الكونغرس الأمريكي بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الذي يشكل سابقة خطيرة تهدد بنسف عملية السلام، لتعارضه مع موقف الحكومة الأمريكية الحالية وكل الإدارات السابقة، التي نشكرها عليه، ولتعارضه أيضاً مع اتفاق إعلان المبادئ القاضي ببحث موضوع القدس مع مواضيع المرحلة النهائية الأخرى، ولتعارضه كذلك مع قرارات الشرعية الدولية التي ترفض ضم القدس وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

"إن قوة التضامن الدولي قوة جبارة إذا ما اتحدت إرادات الدول والشعوب من أجل السلام والعدل. ولقد كان للتضامن العالمي الواسع النطاق مع قضية شعبنا ولم يزل أعظم المعاني وأطيب الأثر في نفس شعبنا وتعزيز نضاله. وإذ نجدد لكم، ومن خالكم إلى كافة الأصدقاء والأشقاء الذين يحيون هذا اليوم، شكرنا الجزيل وتقديرنا العميق، لنرجو لكم استمرار التوفيق والنجاح في تشييد صرح السلام العالمي وحمانيته".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أطلب من السيد القدوة أن ينقل امتنان اللجنة الخالص للرئيس عرفات على رسالته الهامة. وأود أن أطمئن الرئيس عرفات، ومن خلاله الشعب الفلسطيني بأسره، على تصميم اللجنة الذي لا يتزعزع على مواصلة وتكثيف جهودها بموجب ولايتها للإسهام في السعي إلى إيجاد حل دائم وعادل وشامل لقضية فلسطين يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة

"وتعلمون أن شعبنا الفلسطيني أقام سلطته الوطنية على جزء من تراب وطنه، حيث بدأ الشوط الأول بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن منذ أكثر من عامين، لبدأ في هذه الأيام شوط جديد يتم فيه تطبيق الاتفاق الخاص بتوسيع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعود فيه جزء آخر من الحقوق الفلسطينية على طريق استكمال تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية، لنواصل عملنا بالانتقال إلى مفاوضات الوضع النهائي لنكسب عملية السلام مدلولها الحقيقي، على أنها عملية تحقيق مصالح تاريخية كبرى على مستوى المنطقة بأسرها، الأمر الذي يستدعي تحقيق تقدم فعلي على المسارين السوري واللبناني لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة طبقاً لقواعد وقرارات الشرعية الدولية حتى تنعم جميع شعوب المنطقة بالحرية والعدل والمساواة وينعم الجميع بالأمن والأمان والاستقرار لخلق شرق أوسط جديد حر ومزدهر ومستقر كدعامة أساسية للسلام والأمن العالميين.

"وإذا ما استمرت جهودنا على هذا المستوى المتعلق بإنجاز الحل السياسي العادل لقضيتنا، فإنها تتواصل بعزيمة لا تفل على مستوى بناء الوطن على أسس عصرية سعي إلى تأسيس النظام السياسي الفلسطيني الديمقراطي، وإلى إعادة إعمار البلاد وبنائها وتنميتها بعد سنوات الاحتلال الطويلة والمريرة.

"وفي هذه المرحلة الدقيقة والمصيرية لشعبنا سواء فيما يتعلق بإنجاز الحل السياسي العادل والشامل أو فيما يتعلق بإعادة بناء الوطن، فإننا نتطلع إلى استمرار التضامن وتكثيفه ونحن نخوض غمار معركة الإعمار والبناء والتنمية، ونخوض أول تجربة لتأسيس نظامنا السياسي الديمقراطي، ونجري الانتخابات الأولى من نوعها في بلادنا في موعد قريب، هذا التضامن الذي شكل إحدى

مصمميه الرئيسيين، رئيس وزراء إسرائيل الراحل، السيد إسحق رابين. ومن المحتم على جميع الأطراف المعنية أن تبقي - رغم هذا الحادث المحزن الذي يستوجب الشجب - على قوة الدفع التي ولدتها هذه الاتفاقات لضمان الاستمرار السلس لعملية السلام.

ورغم التطورات الإيجابية التي ذكرت، فإنه لما بيعت على الأسف أن حكومة إسرائيل لا تزال تواصل حجب تعاونها عن اللجنة الخاصة. إنها لا تزال تحرم اللجنة الخاصة من الوصول إلى الأراضي المحتلة التي تشملها ولايتها، وهو وضع لم يتغير منذ إنشاء اللجنة عام ١٩٦٨. ونأمل، في ضوء مناخ السلام المتغير، أن يحدث تغيير في الموقف في هذا الشأن. ولن يكون هذا دليلاً على حسن النية من جانب حكومة إسرائيل فحسب، وإنما سيتمكن اللجنة الخاصة أيضاً من القيام بمهمتها بكفاءة أكبر وثقة أعظم.

إن التوقيع على اتفاقات أوسلو والقاهرة أثار توقعات كبيرة جداً فيما يتعلق بتحسين حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وقد تَوَقَّع أن تكون هذه الاتفاقات بداية عهد جديد بإقامة السلم، والعدل، والتفاهم واحترام حقوق الإنسان في المنطقة. ولقد أولت اللجنة الخاصة اهتمامها الكبير لمسألة ما إذا كانت التطورات السياسية الإيجابية التي أشير إليها قد أدت إلى تحسين كبير في حالة حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وانتهت اللجنة إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي لا تزال خطيرة للغاية وتشير القلق البالغ.

ومن بين العوامل الرئيسية التي تسهم في عدم تحقيق تحسن في حالة حقوق الإنسان حالات الإغلاق المتكرر المفروض على الأراضي المحتلة بعد وقوع حوادث خطيرة أثرت على الأمن. وطبيعة وآثار حالات الإغلاق ضخمة إلى حد يجعلها تعادل المعاقبة الجماعية. وقد وصفت بأنها حصار اقتصادي وسببت تدهوراً كبيراً في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة. كما أنها أدت إلى خفض كبير في عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل. بالإضافة إلى هذا، فإن القيود المفروضة على حرية

حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في أسرع وقت ممكن.

وأود مرة أخرى أن أشكر، باسم اللجنة سعادة رئيس الجمعية العامة، وممثل الأمين العام، وسعادة رئيس مجلس الأمن والمراقب الدائم عن فلسطين على بياناتهم وعلى مشاركتهم في الجزء الأول من جلستنا.

عُلفت الجلسة الساعة ١١/٠٥ واستؤنفت الساعة ١١/١٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني أن أعطي الكلمة للسيد هيرمان ليونارد دي سيلفا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وبالأصالة عن نفسي، يشرفني أن أنقل هذه الرسالة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في واشنطن عام ١٩٩٣ وعلى الاتفاق الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قطاع غزة وأريحا في القاهرة عام ١٩٩٤ كان معلماً تاريخياً في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولقد بدأت مرحلتها الثانية بالتوقيع على اتفاق أوسلو الثاني في واشنطن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ومنذ ذلك الوقت، أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاقات السلام بالانسحاب العسكري الإسرائيلي من مدينة جنين بالضفة الغربية. إلا أنه بالرغم من هذه التطورات الإيجابية الهامة، أصبحت عملية السلام أكثر تعرضاً للخطر نتيجة الاغتيال المأساوي يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لواحد من

وأساليب التحقيق القاسية هذه أسفرت عن موت محتجز فلسطيني في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

واللجنة الخاصة ترحب بنقل مسؤوليات إضافية إلى الفلسطينيين في شهر أيلول/سبتمبر في مجال الإحصائيات، والوقود والغاز، والتأمين، والتجارة والصناعة، والعمل والحكم المحلي. كما أنها ترحب بتخصيص موارد مياه إضافية لسكان الأراضي المحتلة. وهذه مجتمعة تشكل خطوة أخرى في عملية استعادة جميع الأراضي المحتلة ويجب أن يترتب عليها تحسين المعيشة اليومية لسكانها.

إن الأراضي والموارد المائية للسكان العرب في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لا تزال تصادر بشكل متكرر وأصبح الإغراب عن المشاعر الوطنية محظورا ويعاقب عليه. إلا أن اللجنة الخاصة تأمل في إحراز تقدم ملموس في المفاوضات فيما يتعلق بمرتفعات الجولان السورية المحتلة.

واللجنة الخاصة ترى أن هناك قدرا أكبر من الجهود ينبغي أن يبذل إذا ما أريد التمتع حقا وبصورة أكمل بحقوق الإنسان لجميع سكان الأراضي المحتلة وسكان المنطقة. إن الإرادة السياسية متوفرة، ولكن ما لم يتم الإبقاء على زخم عملية السلام، سيظل الخطر قائما من أن يسفر عدم الاهتمام بالتطلعات المشروعة لسكان الأراضي المحتلة عن تآكل الدعم الذي تحظى به عملية السلام، الأمر الذي يثير الإحباط واليأس. إن إحراز التقدم في عملية السلام يجب أن يسير بموازاة الامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومعايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا. وتأمل اللجنة الخاصة أن تؤخذ النتائج التي تستخلصها في الحساب عند تقرير التدابير المحددة التي يجب اتخاذها لبلوغ هذه الغاية، كما تأمل أن ينظر إلى عملها باعتباره إسهاما إيجابيا في عملية السلام. ويجب أن تسعى جميع الأطراف المعنية إلى خلق وعي كبير فعلا باحترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة حتى تمكن المنجزات الكبيرة التي تحققت مؤخرا شعب المنطقة من العيش في كرامة، وسلام،

تحرك سكان الأراضي المحتلة كانت لها نتائج سلبية في ميادين الصحة والتعليم وحرية العبادة.

وهناك مصدر هام للتوتر في الأراضي المحتلة هو المصادرة التي لا تهدأ للأراضي التي يملكها العرب لتوسيع المستوطنات وبناء طرق موصلة بينها ومصادرة مناطق بوصفها محاجر محميات طبيعية. والحالة فيما يتعلق بالمستوطنات الجديدة خطيرة بشكل خاص في القدس الشرقية. وقد قيل إن توسيع المستوطنات حول القدس جزء من سياسة ترمي إلى تغيير التكوين السكاني للمدينة بخفض عدد العرب الذين يعيشون هناك. ولاحظت اللجنة الخاصة بقلق الحفريات الأثرية في القدس، التي تهدد المسجد الأقصى بالخطر. بالإضافة إلى هذا، أدت القيود الشديدة المفروضة على الأفراد المصرح لهم بالدخول إلى المدينة إلى الانتقاص بشكل خطير من حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين على حد سواء.

وهناك مصدر هام آخر للتوتر بين سكان الأراضي المحتلة هو سلوك العنف الذي ينتهجه المستوطنون باستمرار، وبخاصة في مدينة الخليل. وقد أصبح سلوكهم أكثر عدوانية وأخذوا يهاجمون الفلسطينيين، بشكل متكرر، بما في ذلك كبار السن والأطفال، وينزلون الخراب بممتلكاتهم، مع الإفلات من العقاب بشكل كامل في معظم الحالات. وبدأ المستوطنون مؤخرا الاصطدام بعنف مع الجنود الإسرائيليين بالادعاء بملكية أراض مملوكة للفلسطينيين وإقامة مخيمات على التلال القريبة من مستوطناتهم.

إن عدد السجناء الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية لا يزال كبيرا. والإفراج عنهم تأخر بعد المواعيد المقررة، الأمر الذي يعرض للخطر السير السلس لعملية السلام. ويتردد أن ظروف الاحتجاز تدهورت منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو والقاهرة. ومما يدعو إلى قلق اللجنة الخاصة "التدابير الاستثنائية" التي تصل إلى حد التصريح بارتكاب أشكال فظيعة من التعذيب، وذلك وفقا لما أذاعته شعبة الأمن العام حول التحقيق مع الأفراد الذين يشتبه في ارتكابهم أعمالا تهدد الأمن.

وقد أولى رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في مداولاتهم عندما اجتمعوا خلال الأسبوع الثالث من تشرين الأول/أكتوبر في مدينة كارتخينا دي اندياس الكولومبية، اهتماما خاصا لقضية فلسطين. ومن ثم، فإنني أود الآن أن أتلو مقتطفات من الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر.

"أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا مساندتهم المطلقة لكفاح الشعب الفلسطيني المشروع من أجل كفالة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وجددوا مطالبتهم بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

"وأشاروا إلى ضرورة استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتهم في هذا الشأن إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتقوم دولة مستقلة ذات سيادة على ترابه الوطني، ويتيسر حل مشكلة اللاجئين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن ثم فقد شددوا على ضرورة أن تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة، من جديد، في دورتها العادية الخمسين، مواقفها السابقة بشأن الجوانب الأساسية لتسوية سلمية نهائية، بما في ذلك وضع مدينة القدس، وقضية المستوطنات غير المشروعة، ومشكلة اللاجئين. وأعربوا عن أسفهم لقرار إسرائيل مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية في القدس، وكذلك محاولاتها تغيير الطابع الديني والتاريخي للمدينة المقدسة. وفي هذا الخصوص، أكدوا مجددا جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالقدس، واعتبروا الإجراءات الإسرائيلية المخالفة لهذه القرارات لاغية وباطلة... ودعوا إلى تنفيذ الاتفاقات بحذافيرها، ولا سيما أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٦٥ و ٤٧٨. وأبرزوا الحاجة إلى استمرار الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة لمعالجة قضية فلسطين في عملها بصورة فعالة. وأعربوا عن مساندتهم للنداء الذي وجهته لجنة القدس إبان اجتماعهما في

وأمّن، واحترام متبادل. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق سلام عادل دائم شامل في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر صاحب السعادة السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا على بيانه الهام.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد خوليو لوندونيو باريديس، الممثل الدائم لكولومبيا، الذي سيتلو رسالة من فخامة رئيس كولومبيا بصفته رئيس المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز.

السيد لوندونيو باريديس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أخطب اللجنة بصفتي ممثل رئيس حركة بلدان عدم الانحياز.

يمثل الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة فريدة الأهمية لحركة عدم الانحياز. لقد كانت قضية فلسطين وستظل أحد أهدافنا وشواغلنا الأساسية. ونحن مقتنعون بأنه إلى حين الانتهاء إلى حل نهائي للصعوبات والمحن التي يتعرض لها الفلسطينيون سيكون من المستحيل التوصل إلى السلام الذي تاق إليه الجميع في الشرق الأوسط.

وإننا نرحب، مع التفاؤل، بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بين فلسطين وإسرائيل، ويحدونا الأمل في أن تواصل هذه المسيرة المضي قدما نحو سلام عادل ودائم يراعي مصالح الفلسطينيين وجميع أطراف العملية الجارية الآن في الشرق الأوسط.

وستبقى حركة عدم الانحياز على دعمها ومساندتها للجهود الشجاعة التي ما زالت تبذل على الرغم من الذين اختاروا التهديدات والعنف للحيلولة دون إرساء السلام، وإقامة دولة ذات سيادة للفلسطينيين على ترابهم الوطني، والتوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للإسهام البالغ الأهمية الذي تقدمه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لقضية تقرير مصير فلسطين.

ونحن نؤيد اللجنة تأييدا قويا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد خوليو لوندونيو باريديس وأطلب اليه أن ينقل إلى فخامة رئيس كولومبيا خالص شكر اللجنة على رسالته الهامة للغاية.

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب من جديد عن امتنانني لحكومة كولومبيا على تكريمها باستضافتي في المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، حيث حظيت بشرف تمثيل اللجنة.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد أحمد السنوسي، الممثل الدائم للمملكة المغربية، الذي سيتلو علينا رسالة من صاحب السعادة السيد عبد اللطيف الفيلاي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية للمملكة المغربية، بصفته رئيس المؤتمر الثاني والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الرسالة كما يلي:

"اليوم تحتفل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفاء منها لتقليدها المحمود، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يتزامن هذا العام مع بداية عهد الانفراج الحقيقي في تاريخ منطقة الشرق الأوسط.

"ويطيب لي في هذه المناسبة، بوصفي رئيس المؤتمر الثاني والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، أن أعرب عن تهانئنا وتقديرنا للجنة ولرئيسها، السفير سيسي، على الجهود المبذولة دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق لتمكينه من نيل حريته

إفران، المغرب، في ١٦ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، إلى مجلس الأمن، وبخاصة إلى الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام، وذلك من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على الكف عن إقامة أية مستوطنات والامتناع عن تهويد القدس الشريف وعن إجراء أي تغيير جغرافي أو ديمغرافي فيها، والامتناع لأحكام الاتفاقات والاتفاقيات التي تقضي بالحفاظ على المؤسسات الفلسطينية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، عمالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن إعلان المبادئ الموقع في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، تشكل في مجموعها خطوة جديدة على طريق الجهود المبذولة بين فلسطين وإسرائيل.

"ورأوا أنه من الضروري الإسراع في التوسع في الترتيبات المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت بما يتيح تطبيق إعلان المبادئ بأسرع ما يمكن على جميع الأراضي المحتلة، وذلك بهدف إرساء حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية.

"ورحبوا، في هذا السياق، بالتوصل إلى الاتفاق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة الذي أبرم في طابا (مصر)، ووقعه في واشنطن الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي، باعتبار أن هذا الاتفاق يمثل خطوة هامة وجوهرية نحو إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأعربوا عن أملهم في اتخاذ المزيد من الخطوات الجريئة نحو الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، حتى يعم السلام الشامل والرخاء العام في المنطقة." (A/50/752، الفقرات ١٣١-١٣٥)

غير القابلة للتصرف وعن نضاله من أجل الحرية والتحرر وفقاً للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة. وهي لا تدخر جهداً في الذود عن الأماكن المقدسة للإسلام وحمايتها بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

"وإذ تقف قضية فلسطين اليوم عند منعطف تاريخي على الطريق صوب تسوية سلمية عادلة ودائمة، نرحب بهذه التطورات الإيجابية وسنسعى إلى العمل معاً من أجل إقامة سلام يكفل، من ناحية، الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، ويوفر، من الناحية الأخرى، الأمن لجميع الأطراف المعنية.

"إن حلول السلام الذي نبتغيه في المنطقة يتطلب تضامناً أعضاء المجتمع الدولي لتسوية جميع الخلافات، ومن بينها مشكلة مدينة القدس الشريف، والتقييد بالجدول الزمني لنقل السلطات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وإحراز تقدم في مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية، وعلى وجه التحديد المفاوضات السورية - الإسرائيلية والمفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية.

"إن طريق السلام خيار لا رجعة فيه. ومع ذلك، فهو مهدد بخطر التطرف والعنف والإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى الموارد المالية لبناء الاقتصاد الفلسطيني وجميع الاقتصادات في المنطقة العربية لأن إرساء السلام عامل هام في تخفيف حدة بؤر التوتر الرئيسية التي ظلت مصدر قلق للعالم أجمع لما يقرب من نصف قرن. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع رقعة هذا السلام سيوفر الاستقرار وسيساعد على إزالة جميع أشكال العنف والتطرف.

واستقلاله الوطني وسيادته الإقليمية ولنشر مبادئ القانون والعدالة والإنصاف.

"وأود أيضاً أن أعرب عن شكري وامتناني لجميع موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة على عملهم النبيل والدؤوب للنهوض بالقانون ولدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه الضروري للسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل مساعدتها على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في إرساء أسس دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس الشريف عاصمتها، دولة قائمة على أسس حديثة وتنشأ في إطار العلاقات الجديدة الناتجة عن إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وعن مفاوضات السلام في المنطقة.

"وكما تدرك اللجنة، فإن إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي قبل ٢٥ عاماً تحقق بفضل مبادرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عندما دعا إلى عقد مؤتمر القمة الإسلامي الأول في المغرب، وذلك عقب الاعتداء لحرق المسجد الأقصى المبارك، الذي يمثل بالنسبة لنا تجسيدا للمشاعر العميقة للأمة الإسلامية باعتباره أحد أهم الرموز الإسلامية، وأحد أهم المعالم لمرحلة تاريخية في الإسلام.

"ولا غرو إذن أن تكون الأمة الإسلامية ملتزمة بالدفاع عن أماكنها المقدسة وأن تكون قضية فلسطين على رأس اهتمامات منظمة المؤتمر الإسلامي. وتحتل هذه القضية، بوصفها أهم قضايا الأمة الإسلامية، مكان الصدارة في قائمة أهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وتدرج كبند دائم في جداول أعمالها في الدورات والاجتماعات التي تعقد على مستوى مؤتمرات القمة وفي اللقاءات الأخرى.

"وكانت البلدان الأعضاء في المنظمة ولا تزال تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني

السيد كمال (جامعة الدول العربية): يشرفني، سيدي الرئيس، أن أنقل تحيات السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأن أتلو عليكم رسالته في هذه المناسبة. ورسالته كما يلي:

"سعادة السفير كيبا بيران سيسي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أصحاب السعادة السفراء، السادة الحضور.

"اسمحوا لي في البداية أن أعرب للجنتم الموقرة، باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وباسمي شخصياً، عن عظيم التقدير للدور الذي تقوم به منذ إنشائها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وقد أسهمت من خلال هذا الدور في إبقاء القضية الفلسطينية على رأس اهتمامات الأمم المتحدة وفي الدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. كما ساهمت في ترسيخ هذه الحقوق في الضمير العالمي، وفي توسيع دائرة التأييد الدولي لنضال الشعب الفلسطيني، بحيث بات من غير الممكن تصور حل لمشكلة الشرق الأوسط لا يراعي حقوقه وتطلعاته.

"إن لاجتماع لجنتم الموقرة في هذا اليوم بالذات أهمية خاصة، باعتباره يتزامن مع الاحتفال السنوي باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أقرته الجمعية العامة بقرارها ٤٠/٣٢ بء في عام ١٩٧٧. وهي بهذا القرار قد جسدت الاعتراف الدولي بعدالة نضال الشعب الفلسطيني. وأقرت بأن ظلما كبيرا قد لحق به إثر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ (د - ٢) بتقسيم فلسطين واستيلاء إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي التي خصصها القرار للدولة العربية، ولحقه ظلم أكبر إثر احتلال إسرائيل لفلسطين بكاملها عقب حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧.

"ونظرا لما يوليه من اهتمام لهذه المسائل، فإن مؤتمر القمة الإسلامي السابع، المعقود برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني في ١٣ و ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أعرب عن دعمه وتأييده لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي تستهدف النهوض بحل عادل وشامل لقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي. ورحب أيضا بالاتفاقات المبرمة في هذا الإطار.

"ولذلك، توجد اليوم حاجة ماسة أكثر من ذي قبل إلى أن تظل هذه اللجنة الرفيعة المقام وفية للأهداف النبيلة التي انشئت من أجلها، وهي دعم الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، والتي كانت أساس عملية السلام في المنطقة قبل مؤتمر مدريد وبعده وأيضاً أساس إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والاتفاقات اللاحقة.

"ولهذا فإن من البوادر الإيجابية أن يؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى تعبئة جميع البلدان المحبة للسلام. ولا شك لدي في أن ذلك سيبشر بعهد جديد، وبمستقبل مزدهر، وب حياة كريمة وأفضل لشعوب تلك المنطقة والعالم."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرجو من السفير السنوسي التكرم بأن ينقل إلى رئيس الوزراء ووزير خارجية المملكة المغربية عميق شكر اللجنة على رسالته الهامة. إن هذه الرسالة تعبر عن الأهمية الكبيرة التي ما فتئت منظملة المؤتمر الإسلامي توليها لقضية فلسطين، وعن الجهود التي تبذلها المملكة المغربية سعياً إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وعلى الأخص في فلسطين.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سعيد كمال، وكيل الأمين العام للشؤون الفلسطينية في جامعة الدول العربية الذي سيقراً رسالة من سعادة السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وإخلاص حتى يتحقق السلام المنشود وتتفرغ شعوب المنطقة لتحقيق التنمية في ظل الاستقرار والأمن حيث لا يمكن تصور تنمية وتعاون حقيقي في المنطقة دون سلام حقيقي شامل. إن العرب، بحكم ثقافتهم، أمة محبة للسلام وهم اليوم يمارسونه في واحدة من أصعب القضايا وأكثرها حساسية في تاريخهم وهي قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

"وإنني على ثقة بأنهم سيكونون أكثر حماساً للسلام وأكثر مشاركة في إرساء قواعده إذا ما تخلصوا من الإحساس بالظلم وعدم العدالة. فكيف يمكن أن تشارك كل الشعوب العربية في بناء مستقبل السلام ومنها من يعاني من الحصار والتجويع كما يحدث في ليبيا والعراق؟ إننا نتطلع إلى اليوم الذي ينتهي فيه هذا الوضع الشاذ لتتفرغ كل الشعوب العربية من أجل التنمية ذاتها والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في تنمية ذاته وبناء مستقبله وممارسة حقه في تقرير المصير. إن هذا الحق الذي كرستهم سيدي الرئيس، جهودكم للدفاع عنه هو حق أصيل لا يقبل المساومة، أكدته كما تعلمون ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وممارسته شعوب الأرض التي لا يقل الشعب الفلسطيني عنها حضارة وجدارة. وإن من دواعي الاستغراب أن تتنكر الشعوب التي ناضلت طويلاً من أجل حقها في تقرير المصير للشعب الفلسطيني أو تتقاعس في تأييدها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حق تقرير المصير.

"إن استكمال العملية السلمية في الشرق الأوسط وتحقيقها لكامل أهدافها يحتاجان إلى الجهود التي تبذلها لجننتكم الموقرة كما يحتاجان بشكل خاص إلى تكثيف دعمكم ومساندتكم للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي تواصل تباعاً تسلم مسؤولياتها بالأراضي الفلسطينية. وتقع على عاتقها مسؤولية مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاحتلال بكل ما فيها من قسوة وتعقيد. كما أن نجاح العملية السلمية برمتها مرهون بنجاح تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني وإتاحة الفرصة أمامه

"ورغم كل ما لحق به من ظلم استطاع الشعب الفلسطيني بنضاله الدؤوب وتضحياته المتواصلة وقدرته على الصمود والابتكار أن يفرض نفسه من جديد على الخارطة السياسية للمنطقة وأن يثبت جدارته بحياة حرة كريمة وهوية وطنية وكيان مستقل. وبالتالي ها هو اليوم شريك كامل في عملية السلام الجارية تدعمه في كل ذلك الشعوب الشقيقة والصديقة وكل القوى المحبة للسلام.

"إن الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، كما اجتمع لجننتكم هذه، يعتبر تصحيحاً لمنهج المجتمع الدولي في التعامل مع القضية الفلسطينية، حيث اعتبرها لفترة طويلة مجرد قضية لاجئين يستجدي لهم المعونات الإنسانية ويسعى لتوطينهم حيثما وجدوا بينما تشكل العودة لقرار التقسيم، رغم ما فيه من مثالب، المدخل الصحيح لحل القضية الفلسطينية وتحقيق المصالحة التاريخية بين العرب وإسرائيل.

"لقد رحب مجلس جامعة الدول العربية، حتى قبل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، بالجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. ومنذ مؤتمر مدريد أصبح السلام خياراً عربياً استراتيجياً، السلام العادل والشامل الذي يقوم على تنفيذ القرارات الشرعية الدولية ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومبدأ "الأرض مقابل السلام". وفي الوقت الذي رحب فيه مجلس جامعة الدول العربية باتفاق إعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بواشنطن بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأيد العرب خطوات السلام الذي تبعته مؤكدين على جديتهم في إرساء سلام حقيقي يعيد الحقوق لأصحابها ويوفر الأمن والاستقرار والتنمية للمنطقة وشعوبها، ما زلنا ننتظر من إسرائيل أن تسرع الخطى في التفاوض على كافة المسارات، وفي تنفيذ ما اتفق عليه بأمانة

المساس بوضع القدس ولا بوضع المؤسسات الفلسطينية فيها. وإنني إذ أذكر في هذا المقام بقرارات الأمم المتحدة التي تعتبر كل الإجراءات الإسرائيلية في القدس باطلة وتطالبها بعدم المساس بوضع المدينة باعتبارها أراض محتلة، أقدر موقف الإدارة الأمريكية الحالي تجاه قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ونرى أن قرار الكونغرس في مثل هذا الوقت من شأنه أن يزيد عوامل التوتر والتطرف في المنطقة ويؤدي إلى عرقلة عملية السلام ويعرضها للانحيار. إن موقف الإدارة الأمريكية هذا يعبر عن حكمة وإدراك لأن القدس هي محك عملية السلام التي لا شك أنها حريصة على نجاحها.

"إننا في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إذ نشتم من جديد الدور الهام الذي تضطلع به لجننتكم الموقرة في سعيها الدؤوب لمساندة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، لعل ثقة من أنها لن تألو جهداً في مواصلة الاضطلاع بهذا الدور حتى ينال الشعب الفلسطيني المناضل كامل حقوقه الوطنية المشروعة، وعلى رأسها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه. وختاماً أتمنى للجننتكم الموقرة كل النجاح والتوفيق."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد سعيد كمال وأطلب إليه أن يتكرم بأن ينقل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية شكر اللجنة الصادق على رسالته الهامة.

أعطي الكلمة الآن للسيد ديفيد ويفر، مدير مكتب الشرق الأوسط التابع للمجلس الوطني للكنائس، وممثل لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

السيد ويفر (لجنة التنسيق الدولية التابعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليكم اليوم بالنيابة عن زميلي، السيد دونالد بتز، رئيس

ليتطور حتى تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. وهو ما يتطلب أن تواصل لجننتكم الموقرة جهودها في حث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي خاصة الدول المانحة بتنفيذ التزاماتها وتكثيف مساعداتها للشعب الفلسطيني ولعملية إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين. وهو مرهون بالقدر نفسه بإنجاز مفاوضات المرحلة النهائية بما فيها المواضيع الهامة المؤجلة مثل اللاجئين والمستوطنات والقدس. وبهذه المناسبة فإننا نهيئ بلجننتكم أن تواصل دعمها لأعمال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتأكيد على ضرورة استمرار الوكالة في مهمتها حتى يتم التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادئ العدل والإنصاف. كما نلتمس من لجننتكم الموقرة أن تواصل جهودها للضغط على إسرائيل لوقف نشاطها الاستيطاني بوصفه انتهاكاً لقواعد القانون الدولي وعقبة كأداء أمام مسيرة السلام بإجماع دول العالم.

"وفي هذا السياق، نطالب الولايات المتحدة الأمريكية أن تقف بكل جدية في وجه هذا النشاط وكذلك نشاط المستوطنين الذي بات يهدد مسيرة السلام والعاملين من أجلها، حتى داخل إسرائيل نفسها. وتقع على عاتق الولايات المتحدة بشكل خاص مسؤولية استعمال ضمانات القروض لإسرائيل حتى تتراجع عن سياستها الاستيطانية.

"أما فيما يتعلق بالقدس، وهي من أكثر المواضيع حساسية لتعلقها بمشاعر الملايين من المسيحيين والمسلمين، فضلاً عن كونها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ينطبق عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، فإن كثافة النشاط الإسرائيلي فيها والاصرار على جعلها عاصمة لإسرائيل لا يتفقان مع روح مسيرة السلام بل يهددان بنسف المسيرة بكاملها ولا يتفقان مع ما ورد في رسائل التطمينات الأمريكية التي مهدت لعملية السلام ولا مع التعهد الإسرائيلي الوارد في رسالة السيد شمعون بيريز إلى وزير خارجية النرويج بعدم

إن القدر المأساوي للشعب الفلسطيني يتمثل في أنه عانى جميع الشرور المذكورة أعلاه نتيجة لمحاولة هذه المنظمة بالذات الرد على الأهوال الناجمة عن مشاعر معاداة السامية وجريمة إبادة الأجناس في أوروبا بالتوكيد على شعب آخر عن طريق تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل بوصفها دولة الشعب اليهودي. فانتصار شعب عني بالنسبة للشعب الآخر كارثة استمرت آثارها المرة طوال هذه السنوات العديدة، وهي الآثار التي يحتمل أنها تقترب الآن فقط من تحقيق قدر من التقويم. فقضية فلسطين، ورفاه الفلسطينيين، واعتراف المجتمع الدولي بمطلبهم في العدالة وتلبية لهم مسؤولية لا تستطيع الأمم المتحدة أن تتهرب منها منذ اتخاذ ذلك القرار المشؤوم قبل ٤٨ عاما. وإنها مسؤولية فريدة، مثلها في ذلك مثل القرار الذي أوجدها، وشكل حياة الأمم المتحدة منذ ذلك الحين.

إن حركة المنظمات غير الحكومية كانت بشكل أو بآخر جزءا من ذلك التاريخ الطويل والمؤلم بكل خطوة من خطواته. والمنظمات غير الحكومية، بوصفها جماعات مخصصة من الأفراد المعنيين وبوصفها مؤسسات خيرية راسخة، وبوصفها كنائس وهيئات ومنظمات دينية، استجابت للفلسطينيين في تلك السنوات الأولى بتقديم كميات كبيرة من المساعدات في حالة الطوارئ. وعندما بدا لاحقا أن التشتت الفلسطيني لم يكن مسألة أيام أو أسابيع أو أشهر وإنما سنين، ظهرت مشاريع إنمائية اجتماعية واقتصادية بعيدة الأجل. ومن هذه الاستجابات المبكرة المتمثلة في الشعور بالشفقة إزاء المعاناة الإنسانية جاءت المعرفة بتجربة الفلسطينيين بوصفهم شعبا، ومن هذه المعرفة انبثق شعور أصيل بالتضامن مع حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير والاعتراف بها، وفي الاستقلال وفي السيادة وفي الحصول على وطن وفي العودة إليه. ولقد أعطي هذا التضامن شكلا مؤسسيا واضحا في شبكة المنظمات غير الحكومية التي أتكلّم بالنيابة عنها اليوم، والتي حولت علاقتها القائمة على أساس الميثاق مع الأمم المتحدة إلى مشاركة لتأكيد وتعزيز الحقوق الوطنية للفلسطينيين وفقا للقانون الدولي ومبدأي العدالة والحرية العالميين، حسبما نصت عليهما بصورة متكررة قرارات الأمم المتحدة.

لجنة التنسيق الدولية التابعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، والسيد لاري إكين، رئيس لجنة التنسيق لأمريكا الشمالية التابعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، وبالنيابة عن حركة المنظمات غير الحكومية التي تقف مؤيدة للشعب الفلسطيني ومتضامنة معه قرابة خمسة عقود. واسمحوا لي بالنيابة عنهم أيضا بأن أعرب عن الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي لمخاطبة الجلسة التي تعقدها بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ولا يسع المرء في هذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة إلا أن يلاحظ كيف يترابط كل من تاريخ حركة المنظمات غير الحكومية وتاريخ الفلسطينيين مع الأمم المتحدة وبعضها مع بعض. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة منذ إنشائها منظمة لا تتألف من حكومات فحسب، بل أيضا من منظمات غير حكومية مُنحت مكانا خاصا وحقا في الوصول إلى مداولاتها. ولقد أدرك مؤسسو الأمم المتحدة أن شعوب دول العالم ليست ممثلة، ولا يمكن أن تكون ممثلة بحكوماتها فقط، وأن المجتمع الإنساني بما فيه من علاقات تتصف بالاتساع والتعقد - وهو ما درجت العادة الآن على تسميته بـ "المجتمع المدني" - يجب أن يكون موجودا في تلك المؤسسة التي تمثل أكثر ما تمثل المجتمع العالمي بأسره. والأهم من ذلك أن ديباجة الميثاق تعلن أن الميثاق نفسه يأتي من "شعوب الأمم المتحدة" - وأكرر: "شعوب".

وبذلك الإعلان أدركت الأمم المتحدة الحقيقة الواقعة لجميع أولئك الملايين من الناس الذين كانوا وما يزالون يطمحون إلى تقرير المصير والحرية وإيجاد دولة مستقلة لهم. وهي أدركت دورها بوصفها محفلا وملاذا لجميع الشعوب التي لقي ويلقى ظهورها بوصفها دولا مقاومة وصداء، والتي غالبا ما لا يستمع إلى أصواتها في العواصم الوطنية. والتي عانت مرارا ولا تزال تعاني من الظلم أو الاحتلال أو القهر أو الاستعمار أو الضم أو الطرد.

وكل الرهانات قد تنصب على المستقبل، على الرغم من أن النتيجة لا تتوقف على الحظ، بل على الإرادة والجهد. ولذلك، ما نستطيع أن نؤكد هو استمرار تضامننا الحاسم مع كفاح الشعب الفلسطيني، واعترافنا بأن الأمم المتحدة لها دور فريد بوصفها الضامن لحقوقه الوطنية داخل المجتمع الدولي وإصرارنا على ذلك، وتمسكنا الراسخ بالوفاء بتلك الحقوق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد ويفر وأطلب إليه أن ينقل شكر اللجنة إلى لجنة التنسيق على الاسهامات القيّمة التي تقدمها دوما المنظمات غير الحكومية إلى أعمال اللجنة.

يشرفني الآن أن أعلن أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تلقت رسائل تأييد وتضامن من عديد من رؤساء للدول والحكومات، ووزراء للشؤون الخارجية، وحكومات ومنظمات. وستنشر نصوص الرسائل في نشرة خاصة تصدرها شعبة حقوق الفلسطينيين، ولكنني أود أن أتلو أسماء الرسميين الذين بعثوا بها.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية أسماؤهم: فخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية؛ وفخامة السيد نواك فومسافان، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وفخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال؛ وجلالة الملك حسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية؛ وصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة؛ وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، خادم الحرمين الشريفين؛ وفخامة السيدة تشاندريكا باندرايكي كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ وفخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا؛ وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر؛ وفخامة السيد غلافكوس كليديديس، رئيس جمهورية قبرص؛ واللجنة الشعبية المركزية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وفخامة السيد لي دو ك انه، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية؛ وفخامة السيد الأمين زروال، رئيس الجزائر؛ وفخامة السيد برهان الدين

إن حركة المنظمات غير الحكومية مزيج غريب - إن لم يكن متنافرا - من المبادئ والنزعة العملية في دعمها للفلسطينيين، سواء في علاقتها مع الأمم المتحدة أو مع غيرها. وهذا ليس موضع استغراب، نظرا إلى أن عبارة "منظمات غير حكومية" والحركة نفسها تتضمنان مجموعة غريبة من أنواع المنظمات الإنسانية والآراء. وتوحد المنظمات غير الحكومية أربعة أشياء هي: أنها ليست حكومات؛ وأن ما يجمع بحرية بين أعضائها عادة هو ما تتشاطر منه بعض المعتقدات أو الالتزامات أو العقائد؛ وأنها غير مقيدة بقيود دبلوماسية في كلامها؛ وأنها تهتم بحماس بالفلسطينيين وبكفاحهم. وتهتم منظمات عديدة بينها أيضا بمن يكافح الفلسطينيين ضدهم، أي الاسرائيليين، متبئة منذ زمن بعيد بأن مصريي الشعبين، سواء كان ذلك خيرا أم شرا، مرتبطان الآن معا على نحو لا ينفصم، وبأن الأمل الوحيد لبقاء الشعبين هو الاعتراف المتبادل، والاحترام المتبادل بينهما والمصالحة في نهاية المطاف على أساس سلام عادل - ليس عدالة كاملة، ولكن عدالة تفتقر إلى الكمال كل الافتقار، بحيث أنها تبعث استياء عميقا لدى أي شخص فقد الكثير وعانى الكثير، ومع ذلك فهي توفر مستقبلا أفضل من كفاح وعنف متواصلين. وكون العدالة غير الكاملة لها أبعاد ألداء في جميع المعسكرات أمر قد أثبتته الاغتيال المأساوي لرئيس الوزراء رابين. فلقد كشف اغتياله أن الاعتراف المتبادل وعملية التفاوض ممثلة في إعلان المبادئ مهما شابه من عيوب، أصبح متعدرا إلغاؤهما.

وفيما يتعلق بعملية الاتفاقات الحالية المبرمة في أوسلو، والقاهرة وأماكن أخرى، فإن حركة المنظمات غير الحكومية منقسمة، لذا لا يسعني أن أقدم تعليقات بالنيابة عن الجميع. فهناك تأييد حذر وقبول ضمني ومعارضة قوية. وما يبدو لنا جليا هو اللاتناظر في القوة واستمرار تعرض الفلسطينيين للسيطرة والتلاعب. وتمثل هذه الحقيقة تحديا هائلا للشعب الفلسطيني وقيادته، وللأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وللنظم غير الحكومية المتضامنة مع الفلسطينيين، يتطلب منها أن تكفل عدم توقف العملية مهما سلكت من سبل، حتى يحصل الفلسطينيون كاملا على حقوقهم الوطنية.

كولومبيا؛ وسعادة السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية؛ وسعادة السيد عمر مصطفى منتصر، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي للجماهيرية العربية الليبية؛ وسعادة السيد غونغ - رو - ميونغ، وزير خارجية جمهورية كوريا؛ وسعادة السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية سلطنة عمان؛ وسعادة السيد اغارد ديدي، وزير خارجية جمهورية أوغندا.

وقد تلقينا أيضا رسالتين من سعادة السيد حامد الغابد أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي وسعادة السيد سالم أحمد سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن الوكالات المتخصصة، تلقينا رسالة من سعادة السيد فيديريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وقد تلقينا رسالة أيضا من السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وتلقينا رسائل من المنظمات غير الحكومية التالية: اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز؛ واتحاد المرأة في روسيا؛ والرابطة الإسلامية العربية الهندية؛ ولجنة الأندين للفقهاء في القانون؛ والرابطة البلجيكية الفلسطينية؛ ومنظمة التقدم الدولي؛ والمركز الإيطالي للسلام في الشرق الأوسط؛ ورابطة الأطباء الإسرائيليين الفلسطينيين لحقوق الإنسان؛ ولجنة المرأة التونسية.

وبالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص لرؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات التي ذكرتها الآن، ولجميع المشاركين لجهودهم المستمرة للتوصل إلى حل دائم وعادل وشامل لقضية فلسطين وللدعم الذين قدموه دوماً لأنشطة وأهداف اللجنة.

رباني، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية؛ وفخامة السيد بوريس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي؛ وفخامة السيد الفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي؛ وفخامة السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا؛ وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس؛ وفخامة السيد معاوية ولد سيد أحمد طايا، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية؛ وجلالة السلطان الحاج حسن آل بل KIA، سلطان واينغ دي بروني دار السلام؛ وفخامة السيد عبد الرحمن بسواس، رئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية؛ وفخامة السيد فيديل ف. راموس، رئيس جمهورية الفلبين؛ وفخامة السيد ارنستو سامبر بيزانو، رئيس كولومبيا، (يوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز)؛ وفخامة السيد سيكستو دوران بالين، رئيس جمهورية أكوادور؛ وفخامة السيد روبرت غبريال موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي.

وقد تلقينا أيضا رسائل من رؤساء الحكومات التالية أسماءهم: سعادة داتو سيري السيد ماثير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا؛ وسعادة السيدة تانسو سيلار، رئيسة وزراء جمهورية تركيا؛ وسعادة الأونرابل كيث ميتشيل، رئيس وزراء غرينادا؛ وسعادة السيد لي بنغ، رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية؛ وسعادة السيد بانهارن سيلبا آرتشا، رئيس وزراء تايلند؛ وسعادة السيدة محترمة بنازير بوتو، رئيسة وزراء جمهورية باكستان الإسلامية؛ وسعادة السيد فيليب غونزاليز، رئيس وزراء أسبانيا؛ وسعادة السيد ب. ف. ناراسيمها راو، رئيس وزراء الهند؛ وسعادة السيدة بيغوم خالدة زيا، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

وقد أرسلت حكومة فرنسا وغيانا وجنوب أفريقيا أيضا رسائل.

وقد أرسل وزراء الخارجية التالية أسماءهم رسائل: سعادة السيد غويدو دي تيللا، وزير الخارجية والتجارة الدولية والثقافة لجمهورية الأرجنتين؛ وسعادة السيد كارولوس بابوا لياس، وزير خارجية اليونان؛ وسعادة السيد لويز فيليب لامبريا وزير خارجية جمهورية البرازيل الاتحادية؛ وسعادة السيد يوهي كونو، وزير خارجية اليابان؛ وسعادة السيد رودريغو باردو غارسيا - بينيا، وزير خارجية

رغبة ملحة لأن شعبنا عانى سنوات طويلة كما تعلمون، وهو بحاجة إلى دعم شعوب العالم والأمم المتحدة من أجل الاستقرار والعودة وحل هذه المشكلة المزمنة.

وفي النهاية، أقدم لكم شكرنا الجزيل على مشاركتكم ودعمكم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لكل الذين قاموا بالاعداد لعقد هذه الجلسة، وخاصة موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين، ومكتب خدمات المؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومسؤولي الأمن، وجميع الذين عملوا وراء الستار.

وأود أن أذكر الجميع بأن المعرض الذي نظمته مكتب المراقب الدائم لفلسطين، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سيفتح اليوم الساعة ١٨/٠٠ في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة، وبأن الاحتفال سيعقبه حفل استقبال، الدعوة إليه موجهة إليكم جميعاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٨٠.

وأن البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم تظهر مرة أخرى تصميم المجتمع الدولي على إحراز تقدم صوب إقرار السلم في الشرق الأوسط عن طريق نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. ويمكنني أن أطمئنكم بأننا، أعضاء لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لن ندخر وسعاً من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية): السيد الرئيس، دعني في البداية أن أقدم باسم منظمة التحرير الفلسطينية شكرنا العميق لأصحاب الجلالة والسيادة الملوك والرؤساء، رؤساء الدول الذين أرسلوا رسائل التضامن إلى لجننتكم الموقرة. كما أقدم شكري العميق إلى السادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن والمنظمات والمجموعات الدولية للكلمات التضامنية التي سمعناها هذا الصباح.

إن إحياء الأمم المتحدة لهذه الذكرى وهذه المشاركة الدولية الواسعة لهما دليل على الرغبة الأكيدة لأعضاء الأمم المتحدة في السعي إلى إيجاد حل عادل لهذه المشكلة التي طالبت زمناً مديداً. وهي استعداد دائم لاستمرار هذه الجهود لاحتلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وإخماد بؤر التوتر فيه. ومنذ البداية عمل الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل هذا الهدف، وقدم الكثير من التضحيات والتنازلات من أجل قضية السلام. ولن يتوانى الشعب الفلسطيني في المستقبل عن دفع هذه المسيرة السلمية ما دامت تسير في اتجاهها السليم طبقاً للأسس التي قامت عليها المبادرة الأمريكية لعام ١٩٩١، وعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام. إن رغبة الشعب الفلسطيني في السلام العادل والدائم